



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية



يعلن

مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

عن كتاب دولي جماعي تحت عنوان :

الانترنت والقانون

– واقع، آفاق وتحديات

الهيئة المشرفة على الكتاب:

- د/ بلعيساوي محمد الطاهر مدير مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون
د/ باطلي غنية: رئيسة فرقة بحث بمخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون
د/ قنوفي وسيلة: عضو باحث في مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون
أ/نمديلي رحيمة: عضو باحث في مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون

أعضاء اللجنة العلمية:

د/ زروق نوال..... جامعة سطيف 2	أ.د/ بلمامي عمر.....جامعة سطيف 2
د/ معيزة رضا.....جامعة سطيف 2	أ.د/ زوايمية رشيد.....جامعة تيزي وزو
د/ زهير نعيم..... جامعة فاس المغرب	أ.د/ بن زيوش مبروك.....جامعة سطيف 2
د/ نورالدين الوناني.....جامعة وجدة المغرب	أ.د/ كريم كريمة.....جامعة الإمارات العربية
د/ أكور سمية.....جامعة سطات المغرب	أ.د/ بوضيف عبد الرزاق.....جامعة سطيف 2
د/ براهيم سهايم.....جامعة النعامة	أ.د/ نزهة الخلدي..... جامعة تيطوان المغرب
د/ بن عيسى أحمد.....المركز الجامعي سعيدي	أ.د/ الشادلي نورالدين.....جامعة عنابة
د/ بوخالفة فيصل.....جامعة سطيف 2	د/ بن الشيخ نورالدين.....جامعة سطيف 2
د/ كوسام أمينة.....جامعة سطيف 2	د/ روايح فريد.....جامعة سطيف 2
د/ خليلي سهايم.....جامعة سطيف 2	د/ حساين سامية.....جامعة بودواو
د/ وشتاتي حكيم.....جامعة سطيف 2	د/ بوخرص عبد العزيز.....جامعة المسيلة
د/ بوخروبة حمزة.....جامعة سطيف 2	د/ قادري مجيد.....جامعة عنابة
د/ رايح بن زارع.....جامعة عنابة	د/ عماروش سميرة.....جامعة سطيف 2

الديباجة:

تميز القرن العشرين باختراعات هائلة على المستوى التقني بفضل ظهور وانتشار استعمال الكمبيوتر واستحداث شبكات المعلومات، حتى أصبح يعرف بقرن المعلوماتية أو le siècle de l'informatique ، حيث أصبحت المعلوماتية وأدواتها وسائل ضرورية في العمليات البنكية أو سجلات الشركات وحتى علاقات الدولة مع

الأفراد، وهذا ما عبر عنه الأستاذ Bart de Schutter بقوله "لقد ترك الحاسب الآلي بصمات واضحة في تطوير عدد كبير من الأنشطة اليومية سواء من حيث المضمون أو الشكل أو الزمن أو المسافة."

وعلى الرغم من أهمية الوسائل الالكترونية وإيجابيات استعمالها، إلا أن الاستخدام غير المشروع لها، قد أدى إلى ظهور نوع جديد من الجرائم سميت بالجرائم الالكترونية Les infraction électronique ويشهد العالم اليوم كذلك تغيرات سريعة في مجال الأعمال، وتمثل التغيرات المعاصرة تحديات جديدة أمام زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والدولي والسعي للوصول إلى أعلى نتائج من خلال تطبيق التكنولوجيات الحديثة، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الوسائل الالكترونية مثل الحواسيب الآلية وشبكات الاتصال اللاسلكية، ومع بداية انتشار تقنية الانترنت وتدعيم الدولة لهذا المجال بالخصوص زادت إمكانية إجراء المراسلات بين مختلف الأطراف والمناطق المتباعدة، ولم يعد ذلك مقتصرًا على الشركات والمؤسسات الضخمة، بل أصبح هذا في متناول كل الأفراد ويسهل ذلك انخفاض أسعار الوسائل الالكترونية وسهولة استخدامها مع مناسبة حجمها.

ومع انفجار عصر الأنظمة الالكترونية والمعلومات والاتصال، صارت هناك ضرورة ملحة على الدول لإعادة هيكلة مؤسساتها العامة بما يتواءم مع متطلبات الثورة الرقمية وعصر السرعة وذلك من أجل تهيئة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تتزايد فيه حدة المنافسة، والسعي إلى عصنة الأنظمة الإدارية والتربوية والصحية والاقتصادية وغيرها، ومن ثم بدأ التفكير في التحول نحو الحكومة الالكترونية للتخلص من الأداء التقليدي للحكومة، ولتحول بذلك إلى نمط حديث من خلال إدخال التقنيات الحديثة في التسيير الداخلي والخارجي، حتى يتم تقديم الخدمة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة وتوفير الجهد والمال . وترتبط على ذلك ، سارعت الجزائر كغيرها من الدول الى تكييف قوانينها وتعديلها بما يتناسب والتطورات التكنولوجية الحديثة . فصدر القانون 05-18 المتعلق بالتجارة الالكترونية، للتعريف بالعقود الالكترونية وخصائصها وكيفية ابرامها، كما تم تعديل كل من قانوني العقوبات والاجراءات الجزائية لتصنيف الجرائم الالكترونية وعقوباتها. ووسائل التحري و التحقيق فيها وفقا للقانونين 15/04 و 04/09 ، وكذا قانون الصفقات العمومية. بموجب المرسوم الرئاسي 15-247 ومراسيمه التنفيذية. لتحديد المقصود بالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفية واجراءات ابرام الصفقات العمومية الالكترونية. وأمام هذه التحديات المعاصرة التي تواجه المشرع الجزائري ، تطرح اشكالية " ما مدى وضوح هذه القواعد القانونية واستمراريتها في ظل ا لتطورات التكنولوجية ؟ وهل ظهرت مبادئ قانونية جديدة تتلاءم مع الصفة الدولية للإنترنت والوسائل التكنولوجية ؟ وكيف عالجت التشريعات المقارنة التأثيرات التكنولوجية عبر الفضاءات الرقمية؟ وعليه نطرح التساؤلات التالية:

أولاً: ما مدى تأثير الإنترنت على النظرية العامة للعقود والالتزامات في الجزائر؟

ثانياً: هل وفق المشرع الجزائري في تحديث اساليب ووسائل ادارة المرافق العامة؟

ثالثا: ماهي أهم المبادئ القانونية التي ظهرت واستحدثت في ظل النظرية العامة للجريمة والعقاب تحت تأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة في القانون الجزائري؟

رابعا: ما مدى تأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة على حقوق الملكية الفكرية والصناعية وحقوق المؤلف في القانون الجزائري؟ وبناء عليه يقسم مشروع الكتاب الجماعي الى المحاور التالية:

محاور الكتاب:

المحور الأول: عقود التجارة الالكترونية:

أولا: خصوصية العقد الالكتروني.

ثانيا: التوقيع والتصديق الالكترونيينكاليات لتوثيق المعاملات الالكترونية.

ثالثا: المهتمك الالكتروني.

رابعا: وسائل الدفع الالكتروني.

خامسا: طرف فض منازعات عقود التجارة الالكترونية.

المحور الثاني: أثر الوسائل التكنولوجية على ادارة المرافق العامة:

أولا: وسائل ابرام العقد الاداري الالكتروني.

ثانيا: تفعيل المرفق العام الالكتروني ومعوقاته.

ثالثا: النظام القانوني للقرار الاداري الالكتروني.

المحور الثالث: حقوق الملكية الفكرية والمؤلف عبر الانترنت:

أولا: النظام القانوني للعلامات التجارية عبر الانترنت.

ثانيا: الحماية القانونية للحق في الخصوصية عبر الانترنت.

ثالثا: واقع وتحديات حماية حقوق المؤلف عبر الانترنت.

المحور الرابع: أثر الانترنت على النظرية العامة للجريمة والعقاب:

أولا: مبدأ الشرعية الجنائية وتطبيقاته في الجرائم الالكترونية.

ثانيا: الدليل المعلوماتي في الجرائم الالكترونية.

ثالثا: اجراءات التحري والتحقيق في الجرائم الالكترونية - بين النص والتطبيق.

شروط المشاركة في الكتاب:

- اولا: يجب ان يكون البحث اصيلا ولم يسبق نشره ويتعلق بأحد محاور الكتاب.
- ثانيا: يقدم البحث باللغة العربية او الفرنسية او الانجليزية مع تقديم ملخص باللغة العربية
واللغة الاجنبية مع الكلمات الدالة للموضوع.
- ثالثا: تقدم المشاركة بعمل فردي وثنائي.
- رابعا: تكتب البحوث بخط Simplified Arabic حجم 16 للغة العربية للمتن و12 للهوامش
وبخط Times New Roman للغة الاجنبية بحجم 14. للمتن و12 للهوامش.
- خامسا: تكتب الهوامش في اخر البحث متبوعة بقائمة لأهم المراجع والمصادر القانونية.
- سادسا: لا تتجاوز صفحات البحث 30 صفحة ولا تقل عن 15 صفحة مع قائمة المراجع والأشكال
والجداول إن وجدت.
- سابعا: تخضع المقالات للتحكيم من طرف اللجنة العلمية لمشروع الكتاب الجماعي وفقا لمعايير البحث
العلمي في الدراسات القانونية.

مواعيد مهمة:

اخراج لتقديم البحوث كاملة: 01 مارس 2020

الرد على البحوث المقبولة: 01 أبريل 2020

للاتصال والاستفسار:

ترسل الملخصات والبحوث الى البريد الالكتروني: intd.fdsp.setif2@gmail.com